

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- بعد إستعراض نتائج التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى ما يلي :
1. إستخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي .
 2. زيادة فعالية أداء الجمعيات المهنية المحاسبية سوف يساهم في زيادة مقدرتها على تطوير معايير محاسبية خاصة بالإفصاح .
 3. إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية يجعلها أكثر ملائمة للتطبيق في بيئة العمل الفلسطينية.
 4. تطوير معيار للإفصاح خاص بالشركات العاملة في فلسطين يتلائم مع البيئة الفلسطينية ولا يتعارض مع مضمون المعايير الدولية سوف يزيد من فعالية الإفصاح لدى هذه الشركات .

- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى .
5. إن مستخدمي التقارير المالية يؤيدون الأخذ بمنهج التوسع في الإفصاح .
6. مستخدمي التقارير المالية بحاجة إلى درجة إفصاح أكبر من قبل الشركات التي تتعرض طبيعة أعمالها إلى معدلات مخاطرة عالية ، حيث تعتبر المخاطرة عامل مؤثر على قراراتهم .
7. تلتزم الشركات المساهمة العامة كبيرة الحجم (سواء من حيث رأس المال أو حجم الأصول أو التفرع الجغرافي) بمتطلبات الإفصاح أكثر من الشركات صغيرة الحجم .
8. تختلف طريقة ونوع الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات .
9. كلما توجهت الشركات نحو التوسع في الإفصاح يؤدي ذلك إلى تقليل شدة الرقابة الحكومية .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية .
10. الإلتزام الكامل من قبل الشركات المساهمة العامة بالمتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح سوف يزيد من قدرة المستثمر على صنع القرار الإستثماري .
11. الإفصاح عن المؤشرات المالية والتي لها علاقة بالهيكل المالي وهيكل الأصول ونسبة النمو في نصيب السهم من الأرباح تؤثر على عملية إتخاذ القرار الإستثماري من قبل المستثمر .
12. قيام مدقق الحسابات الخارجي بإبداء رأيه في الإفصاح ضمن تقريره النهائي سوف يجبر إدارات الشركات المساهمة العامة على الإلتزام التام بمتطلبات الإفصاح .
13. إن المستثمر داخل السوق المالي الفلسطيني يعتمد على المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثالثة .
14. تلتزم الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإعداد ونشر القوائم المالية الأساسية ضمن التقرير الدوري والتي تتمثل في قائمة الدخل المقارنة ، وقائمة المركز المالي المقارنة ، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق الملكية .
15. إن جودة المعلومات المعروضة في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير كافية ، ولا يوجد إلتزام تام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثناء إعداد وعرض هذه التقارير .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة .
16. السبب الأساسي في وجود الفروقات في مقدرة مستخدمي القوائم والتقارير المالية في التعامل مع المعلومات يعود إلى إختلاف التخصصات العلمية ومستويات الخبرة العملية .
17. إن مقدرة مستخدمي القوائم والتقارير المالية على إستغلال المعلومات الواردة بها غير متساوية ، وهذا يعطي ميزة لجهة على حساب جهة أخرى .
18. تفعيل التعليم المستمر وإعداد دورات تدريبية وحضور المؤتمرات العلمية لجميع معدي القوائم والتقارير المالية يساهم في زيادة مقدرتهم على إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية وفقاً للمتطلبات المهنية والقانونية .
19. إنعدام الدور النقابي لمهنة المحاسبة والتدقيق في فلسطين ، وبالتالي فإن تعزيز الدور النقابي لمهنة المحاسبة والتدقيق سوف يكون له الأثر الإيجابي في إلزام أعضائها بأخلاقيات المهنة وخصوصاً فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم والتقارير المالية .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الخامسة .

20. تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة داخل السوق المالي بالتطبيق الكامل لنصوص متطلبات الإفصاح التي ينص عليها قانون الأوراق المالية الفلسطيني .
21. متطلبات الإفصاح الإلزامية التي تفرضها إدارة السوق المالي الفلسطيني على الشركات المدرجة بداخله كافية لتلبية إحتياجات المستثمرين لإتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية .
22. إلتزام الشركات المدرجة داخل السوق المالي الفلسطيني بمتطلبات الإفصاح أكبر بكثير من إلتزام تلك الشركات التي لم تدرج أسهمها بعد ، مما يؤكد الأثر الإيجابي للسوق المالي الفلسطيني على تفعيل عملية الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية .
23. إن دور شركات الوساطة المالية الفلسطينية يقتصر على تنفيذ أوامر البيع والشراء للأوراق المالية ، ولا تلعب أي دور جوهري في تقديم الدراسات والنصح والمشورة المالية وتفسير البيانات والمعلومات المفصّل عنها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة داخل السوق المالي .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية السادسة .
24. إن الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح يؤثر إيجاباً على إستقطاب رأس المال للإستثمار وخصوصاً رأس المال الأجنبي .
25. زيادة دقة ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يزيد من حركة إستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي .
26. زيادة حجم ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يؤدي إلى إنخفاض درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي إمكانية إستقطابها محلياً للإستثمار .
27. تفعيل عملية الإفصاح من قبل الحكومة عن المؤشرات الإقتصادية العامة ، سوف يؤثر إيجاباً على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية السابعة .
28. مع زيادة إلتزام الشركات بجميع متطلبات الإفصاح تزداد درجة الإعتماد على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية .
29. إن شمول القوائم والتقارير المالية على جميع المعلومات التاريخية والمستقبلية يساعد المستثمرين في التنبؤ بمخاطر الإستثمار .
30. وجود نماذج موحدة مصممة مسبقاً لإستخدامها في عملية الإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة يزيد من مقدرة المستخدمين على فهمها ومن ثم زيادة الإعتماد عليها .
- وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثامنة .

ثانياً: التوصيات

- بعد إستعراض نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
1. العمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك بإحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لزيادة ملائمتها لعملية إتخاذ القرار الإستثماري والتمويلي .
 2. نشر التقارير المالية السنوية الخاصة بالشركات المساهمة العامة بشكل كامل مرفقاً بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعد جزء لا يتجزأ من التقارير المالية ، وكذلك لإحتوائها على جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون وباقي الجهات المستفيدة .

3. إلزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالإفصاح عن معلومات تخطيطية مستقبلية إلى جانب المعلومات التاريخية بهدف تفعيل عملية إتخاذ القرارات المالية .
4. إعتناء نماذج موحدة للإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة على مستوى كل قطاع بهدف زيادة دقة وموثوقية العرض ، وعدم ترك آلية العرض لإجتهادات إدارات هذه الشركات .
5. تشجيع قيام الشركات بالإفصاح الإختياري إضافة إلى متطلبات الإفصاح الإلزامي والذي بدوره يزيد من فهم المعلومات وإمكانية إستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية .
6. العمل على دراسة معايير المحاسبة الدولية المختلفة جميعها من قبل الجهات الحكومية والأكاديمية والمهنية وذلك بهدف تكييفها وإعادة صياغتها بما يتفق والقوانين والتشريعات الفلسطينية .
7. صياغة وتطوير معيار للإفصاح في فلسطين يأخذ بعين الإعتبار ظروف وطبيعة بيئة العمل الفلسطينية ولا يتعارض مع فحوى ومضمون المعايير الدولية .
8. على الجهات المسؤولة عن تحديد متطلبات الإفصاح سواء كانت حكومية أو مهنية دراسة وتحليل الطبيعة الخاصة بكل قطاع من القطاعات الأساسية داخل الإقتصاد الفلسطيني في ضوء المعايير التي يلزم الإفصاح عنها كحد أدنى بالإضافة إلى الإهتمام بنشر معلومات عن المخاطرة في كل نشاط على حده وإتاحتها للمستخدمين .
9. إلزام الشركات المساهمة العامة بالتوسع في الإفصاح مع زيادة حجم الشركة وإرتفاع مستويات المخاطرة التي تعمل في ظلها .
10. قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى إلتزام الشركات محل التدقيق بمتطلبات الإفصاح القانونية والمهنية وذلك أثناء صياغة التقرير النهائي الذي يتم تلاوته أمام الجمعية العامة للمساهمين ونشره في الجريدة الرسمية .
11. أن يتبنى سوق فلسطين للأوراق المالية لبرامج توعية إقتصادية وإستثمارية لجمهور المستثمرين لزيادة الوعي والثقافة الإستثمارية ، وذلك بهدف الحد من التفاوت الملحوظ في مقدرة مستخدمي القوائم والتقارير المالية في التعامل معها ، ومن ثم ترشيد القرارات الإستثمارية .
12. أن تتبنى إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية سياسة ممنهجة لتفعيل التعليم المستمر وإعداد وعقد الدورات التدريبية ، وإنتداب أعضائها الماليين لحضور المؤتمرات العلمية بهدف زيادة مقدرتهم على إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية .
13. تفعيل أداء ودور جمعيات المحاسبة والتدقيق في فلسطين من خلال قيامها بسن التوجيهات والإرشادات والتعليمات المهنية وصياغة ميثاق أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق يكون بمثابة ميثاق شرف يحكم تصرفات أعضائها وخصوصاً فيما يتعلق بإعداد ونشر وإعتماد القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة .
14. إلزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المدرجة أسهمها في السوق المالي بضرورة الإلتزام التام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية ، وذلك من خلال إقرار عقوبات مناسبة من قبل الجهات الحكومية لتلك الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح التام .
15. حث شركات الوساطة المالية العاملة في فلسطين لتتعدى الدور التقليدي المتعلق بتنفيذ أوامر البيع والشراء للأوراق المالية ، بحيث تقوم بإجراء دراسات وتحليلات إقتصادية لجميع المتغيرات والمستجدات الحادثة وتقديم النصح والمشورة المالية لزيادة تفسير المعلومات التي يتم الإفصاح عنها .

16. قيام الجهات الحكومية المختصة بتوفير كافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية وغيرها عن الحالة الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ، ومعلومات عن البيئة القانونية والإجتماعية بهدف المساهمة في إستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية .

الرؤى المستقبلية

بعد إستعراض هذه التوصيات يرى الباحث أن دراسته ستفتح افاق لدراسات مستقبلية تساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي كمصدر أساسي للمعلومات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وهي :

1. دور الجمعيات والنقابات المهنية التي تعمل في مجال المحاسبة في تفعيل دور التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة كمصدر أساسي للمعلومات .
2. مشاكل الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة ومعالجتها .
3. أثر معايير المحاسبة الدولية في زيادة ملائمة المعلومات التي تفصح عنها الشركات المساهمة العامة .
4. أثر كفاءة السوق المالي على زيادة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة .
5. أثر الإفصاح في القوائم المالية على عملية صنع القرارات الإستثمارية .
6. دراسة مقارنة لواقع الإفصاح الفعلي عن طريق المقارنة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .
7. أثر إختلاف حجم الشركة وطبيعة نشاطها على مستوى الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة .
8. دور أنظمة وقوانين الأسواق المالية في زيادة تفعيل جودة المعلومات التي تفصح عنها الشركات المدرجة بداخلها .
9. دراسة تحليلية لأهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في عملية صنع القرارات المالية .